«الاستثمار الأخضر».. ماذا عن الإنتاج والتسويق والتصنيع والتصدير؟

وزير الزراعة: نمتلك أنواعاً كثيرة من النباتات الطبية والعطرية ومن الممكن استثمارها اقتصادياً وتنموياً

هناء غانم

النباتات الطبية والعطرية وأهميتها الاقتصادية في سورية وأهمية «الاستثمار الأخضر» كان عنوان المؤتمر الذي أقيم بهدف وضع إستراتيجية جديدة لإدارة النباتات الطبية والعطرية وتحليل المشكلات ووضع الحلول لتنظيم هذا القطاع بشكل يمكن من خلاله أن يحقق مردوداً اقتصادياً تنموياً في المناطق الريفية. كما ناقش كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية والتصديرية لهذه النباتات وأهميتها الاقتصادية وتطرق إلى أنه حتى الآن لم يحقق الفلاح أي عوائد اقتصادية من هذه الزراعات، وأن الحكومة هي الجهة المعنية بوضع السياسة والرؤية الخاصة بهذا الاستثمار والقطاع الخاص هو الذي يدير هذه العملية الإنتاجية.

وزير الزراعة حسان قطنا أكد خلال المؤتمر الذي عقد بالأمس برعاية وزارة الزراعة واتحاد الغرف الزراعية في فندق الداماروز أهمية تنظيم وإدارة هذا القطاع بكل حلقات الإنتاج والتصنيع والتسويق. ودعم الفلاح وتشجيعه على زراعة النباتات الطبية والعطرية وخاصة في الحيزات الصغيرة نظراً لأهمية هذه الزراعة والجدوى الاقتصادية الكبيرة منها، مؤكداً أن القطاع الخاص يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في تطوير هذه الزراعة والاستثمار فيها.

وبيّن الوزير أن سورية تمتلك أنواعاً كثيرة من النباتات الطبية والعطرية التي يمكن استثمارها بشكل اقتصادي وتنموي وتحقق قيمة مضافة عالية وتوافر فرص عمل، وهي نواة تنمية في المناطق الريفية التي تتوافر فيها الحيازات الزراعية الصغيرة غير المستثمرة، مشيراً إلى أنه يوجد لدى هيئة البحوث العلمية الزراعية مجموعة كبيرة من الأبحاث في هذا المجال ويجب وضعها موضع التطبيق.

الوزير قطنا أضاف إن هذه النباتات تنتج في سورية بأشكال مختلفة. فهي موجودة كنباتات طبيعية في البادية وفي الغاب والمراعي وأيضاً يخطط لها ضمن الخطة الإنتاجية الزراعية وهي موجودة بمساحات كبيرة جداً. ويمكن استثمارها بأشكال مختلفة. موضحاً أن هذه المنتجات تحتاج إلى تدخل مباشر من القطاع الخاص مشيراً إلى أن الحكومة تعمل على توفير كل أساليب وفرص دعم إنتاج هذه النباتات الطبية والعطرية وترك موضوع التسويق والتصنيع والترويج والتصدير للقطاع الخاص.

وبيّن أن الاستثمار في هذه النباتات مهم جداً باعتبارها منتجاً صحياً وطبيعياً يمكن استخدامه كمستحضرات طبية أو كشراب وغيرها لذلك هناك فرصة كبيرة لإقامة معامل وشركات ومؤسسات تصنيفية تعطي قيمة مضافة لهذه المنتجات التي سوف تلقى صدى في الأسواق الداخلية والخارجية.

وأوضح الوزير أنه حتى الآن لا يوجد لدينا إدارة متكاملة لهذه المنتجات. أو لما يسمى «الاستثمار الأخضر» مؤكداً أن هناك توجهاً اليوم من كل جهات لدعم هذا الاستثمار والبداية بتشجيع الفلاحين على الزراعة. ومن ثم إقامة مصانع ومعامل وإعطاء رخص بهذا الخصوص مشدداً على أهمية وضع خريطة ترويجية ودليل واضح للزراعة تحدد من خلاله أنواع الزراعات الناجحة التي يمكن للفلاح اختيارها والنباتات التي يمكن زراعتها، والربط بين الفلاح والجهات التسويقية ضمن عملية متكاملة تبدأ من مراكز تجميع النباتات الطبية والعطرية وتحقق استلام المنتج ضمن مواصفات معينة.

وخلال المؤتمر تم الحديث عن أهمية هذه النباتات واستثمارها بشكل اقتصادي وتنموي باعتبارها تحقق قيمة مضافة عالية وتؤمن فرص عمل كبيرة لسكان الريف. فهي نواة تنمية في المناطق الريفية لأن المناطق الريفية يوجد فيها عدد كبير من الحيازات الزراعية الصغيرة غير المستثمرة. وغيرها من الأماكن ومنها ما هو مخطط ضمن الخطة الإنتاجية الزراعية كزراعة الكمون واليانسون وحبة البركة وعدد كبير منها. وهناك ما هو موجود بشكل طبيعي في الغابات والمراعي وفي منطقة البادية. وجميعها قابلة للاستثمار لذلك لابد من الاستفادة منها وعدم إهمالها.

رئيس الغرف الزراعية السورية محمد كشتو أكد أهمية التشاركية مع جميع الجهات المعنية العلمية والبحثية والمصرفية والمستثمرين والشركات، لافتاً إلى أنه يوجد في سورية أكثر من ٣٠٠٠ منتج نباتي طبي وعطري، وهذه المنتجات توجد بتصنيفات مختلفة تدخل في استثمارات وصناعات عديدة ومن الممكن أن تدخل في صناعة منتجات استهلاكية بدائية أو صناعية أو دوائية. موضحاً أن المؤتمر يتضمن أربعة محاور هي الإنتاج والتصنيع والتسويق والاستثمار الاقتصادي والبيئة التشريعية وجلسة خاصة للبحث العلمي لوضع تصورات والاستفادة من البحوث العلمية وإعدادها حسب احتياج السوق لهذه المنتجات.

بدوره مدير الإنتاج النباتي المهندس أحمد حيدر أكد أن الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الماضي كانت ٦١ ألف هكتار من المحاصيل الطبية والعطرية، بينما تمت زراعة ٦٨ ألف هكتار حيث إن نسبة التنفيذ دائماً تكون عالية نتيجة توجه الفلاحين لزراعتها، وخطة الموسم القادم هي زراعة ٦٨ ألف هكتار.

> كشتو: في سورية أكثر من ٣٠٠٠ منتج نباتي طبي وعطري من الممكن دخولها في صناعة منتجات استهلاكية وصناعية ودوائية

كيف تنتظر الحكومة من الفلاح الإنتاج وترفع عنه دعم الأسمدة؟

متخصص بالجدوى الاقتصادية الزراعية: النباتات الطبية والعطرية ثروة مهملة والقائمون عليها يطالبون الآخرين بالقيام بعملهم

طلال ماضي

أكد الدكتور المهندس المتخصص بدراسات الجدوى الاقتصادية الزراعية والمدرس في جامعة دمشق ثائر برهوم أن النباتات العطرية والطبية في سورية ترتقي إلى مستوى «الذهب الأخضر» لكنها للأسف ثروة مهملة، وأن القائمين عليها يطالبون بوضع خريطة عمل ودراسات وبيانات عن توزع هذه الثروة، وهذا العمل هو عملهم بالأساس ومن واجبهم القيام به. ومن الغريب أنهم لا يقومون به ويطالبون الآخرين بالقيام به.

وأشار برهوم في تصريح لصحيفة «الوطن» إلى أن قسم الدراسات الاقتصادية في كلية الزراعة قام بالعديد من دراسات الجدوى الاقتصادية حول النباتات الطبية والعطرية، كالزعتر الخليلي والكمون وحبة البركة وغيرها لكن للأسف لا أحد يلتفت إلى هذه الدراسات، أو يعمل على استثمارها والاستفادة منها.

واعتبر برهوم أن دراسات الجدوى الاقتصادية تشير إلى أن قيام الفلاحين بزراعة النباتات الطبية وفق اتباع نظام الزراعات العضوية سيجعل العائد الاقتصادي مضاعفاً لهم من حيث السلامة البيئية والمردود الاقتصادي والاجتماعي، لكن للأسف الواقع يقول إن الزراعات العضوية ليست في أحسن حالاتها بسبب نقص الوعي لدى الفلاحين، ونقص ثقافة الانتشار للمنتج العضوي بين المستهلكين، وعدم استعداد المستهلك لدفع مبالغ مالية أعلى، وبالنسبة للفلاح فالأسعار الحالية غير مرضية له لكون الإنتاجية قليلة قياساً بالزراعات التقليدية.

وأشار برهوم إلى أن الفلاح في سورية يعاني اليوم من مشكلات مالية وتحكم التجار والسماسرة الذين يأخذون المنتج بأقل من سعر التكلفة، وبعض المنتجين يتلقون إنتاجهم مقابل عدم بيعه بأسعار زهيدة أقل من التكلفة.

وقال برهوم: لم ننجح بالمحافظة على مواردنا الطبيعية، وإنما نستهلكها بطريقة فوضوية وعشوائية غير مستدامة ونحن غير قادرين على إنتاج النباتات الطبية من دون فهم واقعنا، ويجب عدم الطلب من الفلاح الإنتاج ونحن نقدم له الكلام والوعود.

وأشار برهوم إلى أن النباتات العطرية والطبية بحاجة إلى دعم حكومي فعال وإلى تشجيع ومصادقة المنظمات على المنتجات، ومنحها شهادة جودة دولية والانفتاح على الأسواق الخارجية وفي حال تمت العناية بهذا المنتج بشكل صحيح فهو يرتقي إلى مستوى الذهب الأخضر.

واستغرب برهوم كيف تنتظر الحكومة من الفلاح الإنتاج وتم رفع دعم الأسمدة عنه ويعاني من مشكلات المياه وتوافر الأدوية الزراعية في ظل وجود شركات معدودة ومنتجاتها ذات فاعلية متدنية، ولا تعمل الحكومة على البحث عن البدائل المتاحة والمتوافرة كاستخدام الفيرمي كمبوست بدلا من السماد العضوي، وشاي الفيرمي بدلاً من المبيدات الحشرية وهذه المنتجات مثبتة نتائجها العلمية وبحاجة إلى دعم حكومي والإسراع في تبنيها.

وأشار برهوم إلى أن الأبحاث الذي يتم العمل عليها هي أبحاث نمطية حيث نقوم بتقليد الآخرين، وتوجد عدة نباتات عطرية بحاجة إلى دراسة وإثبات جدواها الاقتصادية والفلاح السوري ذكي وخبير زراعي لكنه بحاجة إلى العمل وفق الأسس العلمية.

استمارة الاقتصاد لتقييم الاستثمار.. جيدة ولكن

الحلاق لـ«الوطن»: كان يجب أخذ آراء المستثمرين والنقابات وأصحاب الأعمال

عجوز لـ«الوطن»: الوزارة تعرف المرض جيداً فهل تحل مشاكل النفط والكهرباء والتحويلات البنكية؟

جلنار العلي

لاقت استمارة تقييم بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قبولاً مشروطاً في أوساط المستثمرين والصناعيين، وخاصة أن بيئة الاستثمار الحالية تعتبر غير جاذبة سواء لمستثمري الداخل أم الخارج، ناهيك عن الصعوبات الدائمة في تأمين حوامل الطاقة على سبيل المثال، والصعوبات المالية وما إلى ذلك.

وحول ذلك يرى أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها محمد الحلاق في تصريح لـ«الوطن» أن إجراء استبيان لأي أمر يعد خطوة جيدة لمعرفة الواقع ونقاط القوة والضعف، ولكن كان من المهم أن يتم تأسيس هذه الاستبيان بالتشارك مع الجهات المعنية منذ البداية، إذ يجب أخذ آراء المستثمرين وهيئة الاستثمار وغرف التجارة والنقابات وأصحاب الأعمال، وذلك لبناء الاستبيان بطريقة جيّدة وخاصة أن المدخلات الصحيحة تؤدي بالطبع إلى مخرجات صحيحة في حال كانت العملية منضبطة بشكل جيد، وفيما عدا ذلك ستكون العملية مشوبة بالتشوهات، مضيفاً: «وأعتقد أن هذا الاستبيان أعده وزارة الاقتصاد بالكامل، فإذا كانت النتائج التي سيتم الخروج بها ستعرض لاحقاً على المعنيين لإجراء استبيان آخر بناء عليها سنسير بقدر الإمكان على الطريق الصحيح، ولكن إذا تم أخذ النتائج فوراً كمعطيات أظن أننا لن نصل إلى الرؤية الصحيحة».

وأشار الحلاق إلى أن الجهات عادة تصدر استبياناً لظرفين إما لتقييم واقع ما أو لأمر جديد كإصدار قانون استثمار جديد أو خلق فرص عمل جديدة ومناطق صناعية وما إلى ذلك، واصفاً البيئة الاستثمارية بأنها تفتقر للحوافز إذ يوجد الكثير من الأشخاص فقدوا الشغف بالعمل لأسباب مختلفة.

من جهته رأى الصناعي والمستثمر فواز عجوز أن هذا الاستبيان يعد خطوة جيدة في حال تم وضعه للأخذ بالنتائج فعلاً، وليس لمجرد الدعاية الإعلامية، معتقداً أنه في كل الأحوال لن يتم معالجة أي مشكلة ستتضمنها الإجابات ولاسيما في ظل العوامل غير الجاذبة للاستثمار كالواقع السيئ للكهرباء والماء والمحروقات وارتفاع سعر الصرف والتحويلات البنكية، وأجور النقل بين المحافظات.

وقال عجوز: «ولكن السؤال الأهم هل يوجد إمكانية للتشبيك بين وزارة الاقتصاد والوزارات المعنية الأخرى لحل المعوقات التي تعترض عمل الصناعيين؟ أعتقد أنها لن تستطيع لأن هذا الأمر تم إثباته بالتجارب السابقة التي فشلت فيها الحكومة».

ويرى المستثمر أن خطوات الجهات المعنية ما هي إلا مراوحة في المكان دون تحقيق أي تقدم وذلك بسبب الحصار الخارجي الذي يجعل الحكومة مكبلة اليدين ناهيك عن المشكلات الداخلية كالفساد مثلاً، معتبراً أن الاستبيان ليس له معنى وخاصة أن الوزارة التي وضعته تعرف المرض جيداً، وتعرف معاناة المستثمرين الحقيقية، لذا يمكن تسميته بأنه محاولة للهروب إلى الأمام، متابعاً: «ويجب على الأشخاص القائمين عليه أن يكونوا أكثر مسؤولية وأن يتوجهوا إلى المستثمرين الحقيقيين على أرض الواقع بدلاً من إطلاق استمارات إلكترونية، وتشكيل لجنة حقيقية لتؤدي هذه المهمة دون الاكتفاء بلقاءات مع غرف الصناعة والتجارة، مع التكفل برفع التوصيات إلى أصحاب القرار».

وقد ذكرت وزارة الاقتصاد في الاستبيان أنها أعدته تنفيذاً لمشروع تعمل عليه تحت عنوان «تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال» والذي يستهدف المشروعات أياً كان حجمها، وأياً كانت طبيعتها، وأينما كان موقعها في سورية، للوقوف على أهم المعوقات والمشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال، التشريعية والتنظيمية والإجرائية، وتحديد مكامن القوة والضعف في هذه البيئة، ومن ثمّ تحليل المعلومات والبيانات والآراء التي سيتم الحصول عليها، لمعالجة الاختلالات والصعوبات وزيادة فرص العمل والتشغيل وتنشيط الحركة الاقتصادية، وصولاً إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري على الساحة الدولية.

الذهب ينخفض عالمياً ومحلياً

جزماتي لـ«الوطن»: أتوقع تحسن سعر الصرف قريباً.. ونرفع السعر أحياناً لجعله قريباً من أسعار الأسواق المجاورة كي لا يتم تهريبه

الوطن

قال رئيس الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» إن أسعار الذهب في السوق السورية المحلية انخفضت ألفي ليرة عن السعر الذي استقرت عليه منذ السابع عشر من الشهر الجاري.

وحسب جزماتي والنشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أمس، فقد سجل غرام الذهب عيار الـ٢١ سعر مبيع ٢١٥ ألف ليرة سورية وسعر شراء ٢١٤٥٠٠ ليرة بينما بلغ الغرام عيار الـ١٨ سعر مبيع ١٨٤٢٨٦ ليرة وشراء ١٨٣٧٨٦ ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها، داعية المواطنين الراغبين بشراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب النشرة الصادرة عن الجمعية.

وعن سبب ارتفاع أسعار الذهب محلياً في بعض الأحيان رغم انخفاضها عالمياً، أوضح جزماتي أن السبب يعود إلى تلاعب تجار الأزمة بأسعار الصرف، لذا تلجأ الجمعية إلى جعل سعره قريباً من أسعار الأسواق المجاورة كي لا يتم تهريبه إليها، أما عادة فالسعر يتعلق بالسعر العالمي مثة بالمئة، مضيفاً: إن أمور سعر الصرف ستتحسن قريباً لأن المصرف المركزي يتدخل في الوقت المناسب والطريقة المناسبة.

وكانت أسعار الذهب عالمياً قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ شهر بعد أن أدى استمرار جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي في تشديد السياسة النقدية بهدف خفض التضخم إلى تراجع جاذبية الذهب وصعود الدولار.

وذكرت «رويترز» أن الذهب انخفض في المعاملات الفورية ٩٠ بالمئة إلى ١٧٢١,١٦ دولاراً للأوقية وتراجعت العقود الآجلة الأمريكية للذهب واحداً بالمئة إلى ١٧٣٢,٣٠ دولاراً.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى تراجعت الفضة في المعاملات الفورية ١,٧ بالمئة إلى أدنى مستوياتها منذ شهر عند ١٨,٥٦ دولاراً للأوقية كما هبط البلاتين ٠,٩ بالمئة إلى ٨٥٥,٨٩ دولاراً واستقر البلاديوم عند ٢١١٠,٤٣ دولارات.

من جهة ثانية، ارتفعت أسعار النفط بنسبة واحد في المئة أمس مع توقعات بأن أوبك ستخفض الإنتاج إذا لزم الأمر لدعم الأسعار وزيادة في الطلب وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا.

وأضافت «رويترز»: إن العقود الآجلة لخام برنت ارتفعت ٨٩ سنتاً أو ٩,٠ بالمئة إلى ١٠١,٨٨ دولار للبرميل لتواصل المكاسب التي حققتها الأسبوع الماضي وبلغت ٤,٤ بالمئة.

كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ١,٠٩ دولار أو ١,٢ بالمئة إلى ١٥,٩٤ دولاراً للبرميل لتواصل أيضاً مكاسب الأسبوع الماضي التي بلغت ٢,٥ بالمئة.

قطن حلب بحالة جيدة ... وعسلها ١٠٠ طن هذا الموسم

محمود الصالح

كشف مدير زراعة حلب رضوان حرصوني عن زراعة ٣٧٥٣٥ هكتاراً بمحصول الذرة الصفراء التكثيفية، علماً أن المساحة التي كانت واردة في الخطة لزراعتها بمحصول الذرة التكثيفية لهذا الموسم في المناطق الآمنة ١٣٨٠٠.

وأضاف مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» إنه تمت زراعة أكثر من خمسة آلاف هكتار بمحصول الذرة البيضاء التكثيفية، علماً أن الخطة لحظت زراعة ٢٩٧ هكتاراً فقط، إضافة إلى ذلك تمت زراعة أكثر من ٧٠٠ هكتار بمحصول الذرة الصفراء الرئيسية، وأشار حرصوني إلى زراعة ١٧٥٠ هكتاراً بمحصول السمسم وأكثر من ٣ آلاف هكتار بمحصول الجبس البذري.

وأضاف مدير الزراعة إن دائرة الإرشاد لدى مديرية زراعة حلب نفذت أمس ندوة إرشادية في قرية تل أسطبل التابعة لدائرة زراعة السفيرة بريف حلب الجنوبي الشرقي، عن زراعة الذرة الصفراء وأهميتها الاقتصادية كمحصول من المحاصيل الإستراتيجية وخاصة العلفية منها لدعم قطاع الدواجن بالإضافة إلى تقديم الشرح الوافي عن الأمراض التي تصيب محصول الذرة ومنها آفة دودة الحشد الخريفية وكيفية تعليق المصائد وطريقة أخذ العينات والتحري عن الآفة بالحقل وطرق إدارتها ومكافحتها.

وعن واقع محصول القطن ذكر مدير الزراعة أنه تمت زراعة ٥٩٠ هكتاراً من أصل ما هو مقرر ٥١٩٢ هكتاراً بمحصول القطن في المناطق الآمنة في محافظة حلب، ومن خلال المتابعة الدائمة تبين أن المحصول بحالة جيدة ولا توجد إصابات فوق العتبة الاقتصادية.

وكانت دائرة الوقاية في مديرية زراعة حلب وبالتعاون مع دائرة زراعة دير حافر نفذت جولة حقلية في قرية رسم الحرمل الإمام للوقوف على حالة الإصابة بالآفات الزراعية على محاصيل القطن والذرة الصفراء وعرائش الكرمة. وأوضح رئيس دائرة الوقاية حسن حامد بأنه لدى مراقبة آفات القطن ومن خلال قراءة المصائد الفرمونية الجاذبة لديدان اللوز تم تسجيل فراشات لدودة لوز القطن القرنفلية في أحد حقول المنطقة، حيث تم وضع الحقل تحت المراقبة لمعرفة تطور الآفة، أما ما يخص وضع حشرات الذرة الصفراء أكد أن هناك تراجعاً في أعداد الحشرات الكاملة في المصائد من خلال أخذ القراءات الدورية.

وعن وضع عرائش العنب في المنطقة بين حامد أنه لا توجد إصابات حيث تم الطلب من المزارعين بضرورة جمع حشرة الدبور الأحمر(حشرات كاملة وملكة وأعشاش) وتسليمها لدائرة دير حافر للتخفيف من أضرارها على خلايا النحل.

جدير بالذكر أن مشاريع تربية النحل توفر مصدر دخل جيداً للعديد من أبناء ريف حلب الذين ورثوا هذه المهنة عن آبائهم وحافظوا عليها رغم صعوبات تأمين مستلزمات الإنتاج نتيجة الحصار الجائر على سورية بالإضافة لعوامل الطقس التي أدت في السنوات الأخيرة لتضرر العديد من خلايا النحل.

ويبلغ عدد مربي النحل حالياً في محافظة حلب ١٤٦٠ مربياً وعدد الخلايا يقارب الـ ١٤٦٠٠ خلية منها ٥٠٠٠ خلية بلدية و٩٥٠٠ فنية ومن المتوقع أن يصل الإنتاج من العسل للموسم الحالي إلى ١٠٠ طن.